قلق واشنطن: تراجع 'الأمركة' أخطر من زحف 'الإرهاب'؟!

25-3-2004

إن وقف زحف العولمة سيكون خطيرا جدا على السياسة الخارجية الأمريكية، لأن العولمة - وبصورة أكبر من "الإرهاب" أو نهاية الحرب الباردة- كانت القوة الطاغية الدافعة (بالنسبة لواشنطن) إلى الحركة من أجل التغيير في الشئون الدولية خلال الأعوام الـ 50 الماضية، ذلك أن العولمة تتساوى مع "الأمركة" في معظم أنحاء العالم، فالجدل حول العولمة يمثل في الغالب الجدل حول دور الولايات المتحدة نفسها. وأي تراجع كبير للعولمة، أو توقف في زحفها المستمر، سيمثل بالتالي هزيمة كبيرة للولايات المتحدة على الساحة العالمية..

مواد ذات علاقة

حرب بكين السرية على أمريكا:

في الوقت الذي تهيمن فيه الحرب على "الإرهاب" وأسلحة الدمار الشامل على السياسة الخارجية الأمريكية، فإن الهموم الاقتصادية يتم تجاهلها بشكل أو بآخر.

وبصفتها القوة العسكرية "العظمى" الوحيدة، فإن الولايات المتحدة قد تكون قادرة على تنفيذ مبادرات أحادية الجانب بدعوى اقتضاء الأمن القومي، ولكن في السياسة الاقتصادية، لا تعتبر النزعة الأحادية الجانب خياراً ولا يمكن لأي حكومة، ومن ضمنها واشنطن، أن تتجاهل قوى السوق، فاقتصاد الاتحاد الأوروبي هو الآن بحجم اقتصاد الولايات المتحدة. واليورو بدأ ينافس الدولار على القيادة المالية العالمية، والولايات المتحدة تعتمد على المستثمرين الأجانب، بما في ذلك السلطات النقدية للاقتصاديات الآسيوية المنافسة، في تمويل الحجوزات الخارجية الضخمة، وتعتمد على نفط مستورد بأسعار محددة من قبل المنتجين في دول أخرى، وبالتالي، فإن التعاون يعتبر ضرورة في دنيا الاقتصاد الدولي، وبالتأكيد فإنه وبسبب الصلة الوثيقة بين الاقتصاد والقضايا الدولية الأخرى، فإن السياسة الاقتصادية تكبح في الغالب الميول الأحادية الجانب في السياسة الخارجية الأمريكية ككل.

تعتبر السياسة الاقتصادية الخارجية حيوية أيضا لعافية الاقتصاد المحلي، فخلال الجيل الماضي، تضاعفت حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ثلاث مرات، لتصل إلى حوالي 30% وخلال العقد الماضي، ساعد الحافز التنافسي الذي وفرته العولمة السريعة في إحداث زيادة مفاجئة في الإنتاجية، مما أسهم في نمو أسرع وإيجاد فرص جديدة للعمل كذلك، ولكن خلال العقد الماضي، وقعت السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية في مأزق فطوال ثمانية أعوام، رفض الكونغرس تفويض الرئيس بالتفاوض على اتفاقيات تجارية جديدة.

وقد ألحقت التطورات الاقتصادية العالمية الضرر بالكثير من الأفراد في الولايات المتحدة، حيث إن التغيرات التي فرضها التقدم التقني والعولمة أحدثت تشويشا في عمل الشركات، المجتمعات والعمال، ويعاني عدد محدود ولكنه مهم من العمال (يصل إلى 150 ألف عامل في السنة) من التشوش والاضطراب ومن نقصان مهم في المكاسب بسبب التجارة. ويتخوف عمال آخرون كثر "من اضطرارهم للعمل في أماكن غير مناسبة"،

وقد بات من الواضح الآن أن فرص العمل الخاصة بالموظفين قد "استنفذت" مثلما استنزفت من قبلها فرص العمل الخاصة بالعمال.
ومطلوب من صناع السياسة الأمريكية أن يتغلبوا بصورة حاسمة على ردة الفعل المحلية ضد العولمة من أجل وضع أساس سياسي صارم لسياسة اقتصادية خارجية مستديمة وبناءة. ولكن الصورة العامة تعتبر مغلقة على الرغم من الانتعاش الاقتصادي الراهن. فجولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية انهارت في "كانكون" في سبتمبر 2003، وكان أداء منطقة التجارة الحرة للأمريكيين ضعيفا، واندلعت جولة شرسة من جهود سحق الصين خلال العام الماضي، وقد وضعت هذه التطورات السياسة التجارية الأمريكية، وبالتالي النظام التجاري العالمي في حالة شلل عميق.
إن وقف زحف العولمة سيكون خطيرا جدا على السياسة الخارجية الأمريكية، لأن العولمة - وبصورة أكبر من "الإرهاب" أو نهاية الحرب الباردة- كانت القوة الطاغية الدافعة (بالنسبة لواشنطن) إلى الحركة من أجل التغيير في الشئون الدولية خلال الأعوام الـ 50 الماضية، ذلك أن العولمة تتساوى مع "الأمركة" في معظم أنحاء العالم، فالجدل حول العولمة يمثل في الغالب الجدل حول دور الولايات المتحدة نفسها. وأي تراجع كبير للعولمة، أو توقف في زحفها المستمر، سيمثل بالتالي هزيمة كبيرة للولايات المتحدة على الساحة العالمية..
وشيئا فشيئا، أصبحت "اقتصاديات الأسواق الناشئة" - الصين والهند، بشكل خاص- جهات منافسة على مستوى عالمي في سلسلة من القطاعات. وهذا التطور يقتضي الاستمرار في الإصلاحات الخاصة بالسياسة الأمريكية لزيادة القدرة التنافسية للبلاد والمفاوضات المتواصلة حول التجارة والقضايا الدولية الأخرى. ولكن المنافسين الجدد يقدمون أيضا أسواقا مغرية للصادرات الأمريكية والاستثمار، وهم يعتبرون موردين قيمين لسلع عالية الجودة ومنخفضة التكلفة.
وتنبع أصعب التحديات التي تواجه الإدارة المقبلة من التغيرات الجوهرية في هيكلية الاقتصاد العالمي. فمنذ الحرب العالمية الثانية، استطاعت الولايات المتحدة أن تهيمن على الاقتصاد العالمي، حتى خلال فترات الأداء الضعيف والسياسة الرهيبة، لأنها كانت القوة الاقتصادية العظمى الوحيدة، وربما ساعد التفوق العسكري الأمريكي، بين الحين والآخر، فلم يسبق لليابان أن لعبت دورا رئيسيا في السياسة الاقتصادية العالمية. وأوروبا، حتى بعد تشكيل الاتحاد الأوروبي، فشلت في توحيد عملية صنع القرار لديها وفي التكلم بصوت واحد. والاستثناء البارز هو السياسة التجارية، فقد عملت أوروبا على إضفاء الصفة المركزية على سياستها وبالتالي أجبرت واشنطن على التعامل معها كند مساو لها.
بينما الآن كل هذا يتغير بوتيرة سريعة. فعندما يتوسع ليضم 25 عضوا هذا العام، سيكون لدى الاتحاد الأوروبي ناتج إجمالي (ناهيك عن التعداد السكاني) أكبر من ناتج الولايات المتحدة، فهو يمثل حاليا أكبر كيان تجاري في العالم، واليورو أصبح عملة رئيسية إلى جانب الدولار. صحيح أن أوروبا لم توحد حتى الآن عملية صنع القرار أو التمثيل الخارجي لها، ولكنها من المؤكد أن تفعل ذلك مع مرور الوقت.
وحتى عبر المحيط الهادي قد تحدث تغيرات مفاجئة بصورة أكبر. فمن المتوقع أن تواصل الصين نموها بصورة سريعة خلال العقدين المقبلين على الأقل لتصبح قوة اقتصادية عظمى قائمة بذاتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شرق آسيا تمر بعملية تشكيل كتلة اقتصادية من شأنها أن تشمل في نهاية المطاف منطقة إقليمية للتجارة الحرة وصندوقا للنقد الآسيوي.
وستهيمن هذه الكتلة على خمس الاقتصاد العالمي و20% من التجارة العالمية و2. 1 تريليون دولار على شكل احتياط نقدي (دولار في معظمه)، أي حوالي عشرة أضعاف احتياطي الولايات المتحدة. ومثل هذا التجمع الشرق آسيوي سيكون ثالث قوة عظمى اقتصادية.

وعليه، يتعين على الرئيس بوش في حال إعادة انتخابه أو على من سيخلفه أن يقوم بوضع وتنفيذ مبادرات جديدة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية التي تحتل أقصى درجات الأولوية الوطنية والدولية: تشكيل إجماع محلي جديد دعماً للعوامة واستعادة الاحتفاظ بوضع مالي خارجي مستديم. وإحياء تحرير التجارة وتحرير الاقتصاد العالمي من التلاعب في أسواق الطاقة من قبل المنتجين البارزين. وسيكون عليه أن يفعل كل ذلك في سياق اقتصادي عالمي جديد، تعمل فيه أوروبا الموحدة والصين الصاعدة والكتلة الآسيوية الجديدة على تمزيق الآثار النهائية للسيطرة الاقتصادية الأمريكية.

ومن جانب آخر، تعتبر الولايات المتحدة إلى حد بعيد أكبر دولة من حيث العجز والمديونية في العالم، وبالتالي فإن الاقتصاد الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية يتم تعريضهما لخطر جدي من خلال احتمال توقف الحمائية التجارية والاستعداد الأجنبي لتمويل مبلغ الـ 4 مليارات دولار المطلوبة لكل يوم عمل من أجل موازنة دفاتر الحسابات الأمريكية، أو حتى إغراق حصة كبيرة من مبلغ الـ 15 تريليون دولار المحفوظة في الخارج بالعملة الأمريكية، مما يرفع أسعار الفائدة ويهبط بالاقتصاد الأمريكي إلى الأسفل،

وعلاوة على ذلك، فإن التراكم المستمر للديون المقترضة من الأجانب، سيؤدي بصورة مضطردة إلى تآكل الدخل القومي مع مرور الوقت. ويتعين أيضا أن يكون هدف الإدارة القديمة هو تقليص العجز الخارجي إلى النصف، من مستواه الحالي البالغ 550 مليار دولار "أو أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي.